

تحقيق جودة التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية (التحديات والنماذج المقترحة)

سميحة بوحفص* عزيز لوجاني**

*:جامعة عباس لغرور-خنشلة، bouhafs.samih@univ-khenchela.dz؛

** :جامعة عباس لغرور-خنشلة، azizloud@live.com

الملخص

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العوامل التي حالت دون مواكبة التطور السريع للتعليم المحاسبي في نيجيريا، وقد تم التركيز على هذه العوامل من خلال التحديات التي تواجه تعليم المحاسبة في نيجيريا، ومن ناحية أخرى، تقييم الأبعاد التي تحدد الجودة في التعليم المحاسبي وأهم التوصيات المقدمة، بالإضافة إلى إبراز النماذج المقترحة لتطوير التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية، أظهرت النتائج أن تطوير التعليم المحاسبي في نيجيريا قد تأثر بنقص المعلمين ومرافق البحث والتمويل من بين أمور أخرى.

الكلمات الدالة:

تعليم محاسبي، جودة تعليم محاسبي، تحديات، نماذج تطوير، الجامعات نيجيريا.

ABSTRACT

The aims of the study is to identify the factors that have hindered the rapid development of accounting education in Nigeria, These factors were highlighted under the section of challenges facing accounting education in Nigeria, and on the other hand, examine what dimensions constitute quality in accounting education and important recommendations, In addition, the suggested models to development accounting education in Nigerian universities, findings have shown that development of accounting education in Nigeria has been affected by lack of teachers and research facilities and funding among others. Accounting education, Quality in accounting education, challenges,

Keyword:

Accounting Education, Quality of Accounting Education, Challenges, suggested models, Nigerian Universities.

1. المقدمة

يعتبر التعليم الجامعي نقطة التحول الأساسية في كافة العلوم، فهو أساس التخصص من أجل توفير كفاءات مؤهلة وفق إحتياجات سوق العمل، لذا كان التركيز الأساسي لأغلب الباحثين في مختلف المجالات نابع من فكرة توحيد مخرجاتها على المستوى العالمي، إنطلاقاً من اعتماد مناهج، مراجع وبرامج تعليم موحدة، إلا أن الفروق الاجتماعية، السياسية، الثقافية والإقتصادية فيما بين الدول، تفرض بالضرورة تخلف البعض منها في مواكبة المستجدات المتتالية في أغلب المجالات.

من بين التخصصات التي تم التركيز عليها ضمن متطلبات تحقيق جودة التعليم الجامعي نجد المحاسبة، بإعتبارها من المجالات الأبرز ضمن العلوم الاجتماعية، لذا كان من الضروري متابعة برامجها التعليمية من أجل توفير خريجين ذوي كفاءة لتلبية إحتياجات سوق العمل، في هذا الإطار برزت العديد من المنظمات والهيئات الدولية، التي سعت جاهدة إلى تقليل فجوة الإختلاف في التعليم والممارسة المحاسبية، من خلال إصدار ما يعرف حالياً بمعايير التعليم المحاسبي International Education Standards (IES)، هذه الأخيرة كان لها الدور الكبير في تحسين مستوى التعليم المحاسبي، نتيجة تطبيقها من قبل العديد من المؤسسات الجامعية والهيئات المهنية على المستوى الدولي، كونها ساهمت بطريقة فعالة في تحسين جودة مخرجات هذه الجهات بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل.

في هذا السياق واجهت العديد من الدول صعوبات وتحديات كبيرة في إطار تطبيق معايير (IES)، خاصة الدول النامية مثل ما لوحظ في كل من الجزائر، ليبيا، السودان وغيرها، نظراً لإفتقار هذه الأخيرة للعديد من مقومات العمل مثل توفر هيئات مختصة للمتابعة، تكييف برامج التعليم المحاسبي مع المستجدات الراهنة، تمويل وتشجيع الأكاديميين (أساتذة وطلاب) لتلقى دورات تدريبية في المجال، مساهمة المهنيين في المجال للتعاون ضمن المقرر الدراسي وغيرها.

تعتبر نيجيريا (جمهورية نيجيريا الإتحادية) من أبرز دول غرب إفريقيا، بتعداد سكاني يفوق 180 مليون نسمة، منذ تاريخ إستقلالها في 01 أكتوبر 1960 شهدت جملة من التغيرات في العديد من المجالات الحياتية، إلا أنها لم تكن قادرة على مسايرتها في أغلب المجالات إن لم يكن كلها، لذا صنفت كغيرها من بين الدول النامية (السائرة في طريق النمو)، وفي إطار دراستنا لموضوع التعليم المحاسبي وبما أنه من أهم التخصصات الجامعية في كافة دول العالم، فهو أيضاً من التخصصات الحيوية في الجامعات النيجيرية كون الاهتمام بالمجال المحاسبي برز قبل تاريخ إستقلالها بموجب التعاون مع هيئات دولية لتشجيع وتنمية هذه المهنة، وبعد الإستقلال سارعت إلى بناء خطها الترقوي في المجال المحاسبي، لذا وللمطلعين على مستجدات البحث في مجال المحاسبة نلاحظ ان للباحثين النيجيريين دور كبير في تقديم بحوث ترقى للمستوى الدولي، من خلال معالجة العديد من الإشكالية المهمة.

بالتركيز على أن التعليم المحاسبي من التخصصات سريعة التغير بما يتماشى والتحولت الاقتصادية، السياسية، البيئية وغيرها، وبالتركيز على دور الباحثين النيجيريين لمحاولة تطوير التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي أبرز التحديات والنماذج المقترحة من أجل تحقيق جودة التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية؟

للمعالجة الإشكالية المرتبطة بموضوع الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي نظر لأنه يلائم طبيعة الدراسة، بإعتباره المنهج الذي يسمح للباحثين بدراسة الموضوع كما هو بدون أي تدخل من قبلهما، من خلال وصف لما تم تضمينه في البيانات المعتمدة وتحليل ماتم التوصل إليه من معلومات، لهذا تم تقسيم الدراسة لما يلي:

2. واقع التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية

سيتم من خلال هذه النقطة العمل على وضع وصف تحليلي لواقع التعليم العالي (الجامعي) في الجامعات النيجيرية ليتم على أثرها توصيف لواقع التعليم المحاسبي في هذه الجامعات وفق التالي:

1.2. التعليم العالي في نيجيريا

كانت أول مؤسسة للتعليم العالي هي كلية يابا العليا "the Yaba Higher College" التي تأسست عام 1934، وأصبحت هذه أساس أول مؤسسة جامعية، مقرها في إبادان "Ibadan"، عند الاستقلال في عام 1960، كانت هناك حاجة للتوسع في مجال التعليم العالي، من بواده تأسست جامعة نيجيريا "the university of Nigeria"، نسوكا "Nsukka" في عام 1960، بالإضافة إلى كل من جامعة أحمدو بيلو "Ahmadu Bello University"، وجامعة زاريا "Zaria"، وجامعة لاغوس "University of Lagos"، وجامعة إيف "the University of Ife" كلها تأسست في عام 1962، وبعد ذلك بكثير تأسست جامعة بنين "the University of Benin" عام 1970، تُعرف هذه الجامعات باسم الجيل الأول، في عام 1975، مع هيكل الولايات الاثنى عشرة، وتحفيز النيجيريين لمزيد من الجامعات، أنشأت الحكومة الفيدرالية سبع جامعات إضافية في جوس "Jos"، مايدوجوري "Maiduguri"، كانو "Kano"، وسوكوتو "Sokoto"، إيلورين "Ilorin"، كالابار "Calabar" وبورت هاركورت "Port Harcourt"، أصبحت هذه الجامعات تعرف باسم جامعات الجيل الثاني (Jaja, 2013)، في حين تأسست جامعات الجيل الثالث في الفترة الممتدة بين 1980 وأوائل 1990، وهي: الجامعات الفيدرالية للتكنولوجيا في أويري "Owerri"، ماكوردي "Makurdi"، يولا "Yola"، أكور "Akure"، وباوتشي "Bauchi"، بينما تم تأسيس جامعات حكومية في ولايات إيمو "Imo"، أوندو "Ondo"، لاغوس "Lagos"، أكوايبوم "AkwaIbom"، أويو "Oyo" وكروس ريفر "Cross-River"، في حين أن

جامعات الجيل الرابع هي تلك التي تأسست بين عام 1991 وحتى تاريخنا هذا، وهي تشمل المزيد من الجامعات الحكومية والجامعات النيجيرية المفتوحة والعديد من الجامعات الخاصة على مستوى مختلف ربوع الوطن. (Otonko, 2012)

خلال السنوات الأخيرة وبسبب تصاعد الطلب على التعليم العالي في نيجيريا ونظرا لعدم قدرة المؤسسات العامة على مواكبة هذا التسارع كان هناك زيادة في مستوى مشاركة القطاع الخاص اعتبارًا من فيفري 2017، كان هناك 68 جامعة خاصة بالإضافة إلى 40 و48 جامعة حكومية وفدرالية على التوالي لتلبية الطلب المتزايد باستمرار على التعليم العالي داخل دولة يبلغ تعداد سكانها حوالي 180 مليون نسمة، بمعنى آخر، الطلب أعلى من العرض (Lanre & Abosedo, 2018).

أيضًا، يوجد في نيجيريا ما مجموعه 128 كلية فنية معتمدة و117 كلية تعليم معتمدة في نيجيريا، مما يجعلها أكبر نظام للتعليم العالي في القارة الأفريقية، ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لتوسيع الالتحاق بها وتحسين جودة التعليم مقيدة بشدة بسبب النقص المتزايد في أعضاء هيئة التدريس المؤهلين، فبين عامي 1997 و1999، انخفض عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة 12% حتى مع زيادة الالتحاق بنسبة 13%، نتيجة هجرة العقول على المدى الطويل، مما تسبب في ندرة الموظفين خاصة في تخصصات الهندسة والعلوم والأعمال، ويقدر النقص بحوالي 73% في الهندسة، 62% في الطب، 58% في الإدارة و53% في العلوم، في المقابل بلغ الإنفاق على التعليم في نيجيريا نسبة 2.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي و14.3% من الإنفاق الحكومي، وتبلغ حصة هذه الأموال المخصصة للتعليم الابتدائي حوالي 35% ونسبة التعليم الثانوي 29%، بينما تبلغ حصة التعليم العالي حوالي 36%. (Iruonagbe, Imhonopi, & Egharevba, 2015)

2.2. التعليم المحاسبي في نيجيريا

يرتكز تدريب وإنتاج المحاسبين في نيجيريا على المؤسسات الأكاديمية والهيئات المحاسبية المهنية، بالتالي يوجد تمييز واضح بين الوضع المهني والوضع الأكاديمي للتعليم، التدريب والتأهيل المهني للمحاسبين النيجيريين، كان معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، كهيئة محاسبية مهنية، رائدًا في تطوير المهنة في البلاد حتى قبل الاستقلال في عام 1960، في حين تم تأسيس أول هيئة إصدار شهادات للمحاسبين المهنيين "معهد المحاسبين القانونيين النيجيري" (ICAN) في عام 1965، تمتعت ICAN باحتكار تكوين المحاسبين لأكثر من عقدين من الزمن ولكنها لم تستطع مواجهة التحدي المتمثل في سد الفجوة المتزايدة باستمرار بين الطلب الوطني وتخرج المحاسبين المؤهلين والمعتمدين، لم يشجع هذا الفشل على بروز هيئات المحاسبة المهنية الأخرى فحسب، بل مهد الطريق أيضًا للتنافس والصراع من أجل السيادة بين ICAN والهيئات المحاسبية المهنية الأخرى، مثل الرابطة الوطنية للمحاسبين النيجيريين (ANAN) التي تأسست في عام 1993، ومنذ ذلك الحين انضمت ثلاث هيئات مهنية أخرى إلى المعركة وهي معهد تشارترد "Chartered" للضرائب في نيجيريا (CITA)، والمعهد المعتمد لمحاسبى التكاليف

والإدارة (CICMA) ومعهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في نيجيريا (ICPAN) الذي تم تأسيسه في 2005. (Okafor, 2012)

كما تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة النيجيري في عام 1982، والذي تحول الآن إلى مجلس التقارير المالية النيجيري (FRCN)، الذي تحمل مسؤولية وضع معايير المحاسبة المحلية وفقاً للمعايير الدولية، هذا لضمان التوحيد وتحسين المعايير في عملية إعداد التقارير المالية في نيجيريا.

أوضح (DAUDA, OMBUGADU, & AKU, 2015) أن الطريقة التي يتعلم بها المحاسبون وتطور هذا التعليم أمران حاسمان لقدرة المهنة على تطوير وأداء واجباتها ومسؤولياتها، ومن ثم يمكن اعتبار التعليم الركيزة الأساسية للنظام المحاسبي الحديث والمعقد، حيث وجدت دراسة استقصائية عالمية أجرتها الأمم المتحدة عام 1993 حول المحاسبة، وجود علاقة إيجابية بين حالة المهنة وجودة التعليم المحاسبي، ومحاولات تحسين التعليم المحاسبي من المرجح أن تحقق نجاحاً كبيراً فقط عندما تكون المهنة ذات جودة وحالتها عالية، لأنه في بيئة الأعمال المعقدة حالياً، يحتاج المحاسبون إلى مستوى عال من التعليم والكفاءة والخبرة ليكونوا قادرين على فهم وتقدير الأحكام الواجب تفسيرها وإصدارها.

3.2. تحديات التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية

أبرز (Okolie & Amos , 2014) أهم التحديات التي تواجه التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية والمتمثلة في:

1.3.2. من حيث المؤسسات المختصة: على الرغم من وجود نمو طردي في عدد المؤسسات التي تقدم المحاسبة على مر السنين، إلا أن هذه المؤسسات لم تتمكن من قبول العدد الكبير من المترشحين المتقدمين إليها لدراسة المحاسبة، لذلك أثر هذا بشكل كبير على تدريب المحاسبين في كل من القطاعين العام والخاص وأيضاً في الممارسة العملية، بالتالي، التحسن في عدد المؤسسات المجهزة جيداً لتقديم المناهج المحاسبية وفق البرنامج الدولي سيؤدي بلا شك إلى تحسين عدد ونوعية خريجي التخصصات المحاسبية.

2.3.2. من حيث دور البحوث المحاسبية: بعض العوامل التي تحول دون تقدم التعليم المحاسبي في نيجيريا هي عدم كفاية مرافق البحث وعدم توافر الكتب الحديثة، وكذلك المجالات المهنية والأكاديمية حول المحاسبة، بالتالي، فإن البحث في مجال التعليم المحاسبي هو عملية مستمرة، كما هو الحال في المهن والتخصصات الأخرى، والتي أبقّت الممارسين على التكيف مع التقلبات والتغيرات في البيئة التي يمارسون فيها والتي يتم استخدامها للتأثير على معرفتهم الحالية، في المستوى الحالي لتطور البلاد، يمكن أن يلعب البحث أدواراً رئيسية في زيادة تطوير التعليم

المحاسبي مثل تطوير المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي والمهن، مع ذلك، في نيجيريا، لم يكن هناك بحث متعمق في مبادئ وممارسات المحاسبة لمواجهة التحديات العالمية، من المتوقع أن توفر نتائج هذا البحث أحدث التقنيات المحاسبية والمعرفة النظرية الجديدة واكتشاف أساليب محاسبية جديدة لتلبية ما تنص عليه المعايير المحلية والدولية، من المتوقع أنه في حالة توفير التمويل الكافي، سيتم تشجيع الأكاديميين والممارسين على البحث في جوانب مختلفة من المحاسبة.

3.3.2. الأساتذة الأكاديميين: ندرة أساتذة المحاسبة في مؤسسات التعليم العالي كبيرة ومقلقة للغاية، ويرجع ذلك إلى ضعف الرواتب مقارنة بما يكسبه نظرائهم في القطاع الخاص، بالتالي تفتقر مؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع الحكومي والفردي إلى القدرة على جذب أساتذة إلى أقسام المحاسبة المختلفة، بالإضافة إلى ذلك، فإن أوجه التقصير الرئيسية التي تم تحديدها على أنها تمنع نمو مهنة المحاسبة في العالم الثالث تتمثل في:

- قلة الموظفين الإداريين والمحاسبين المؤهلين والمتقنين؛
- قواعد بيانات غير كافية وغير موثوقة وغير مناسبة؛
- أنظمة الرقابة الداخلية غير فعالة.

بالتالي لا توجد كراسي في معظم أقسام المحاسبة في الجامعات والمعاهد الفنية، إلى جانب ذلك، لا يكفي أيضًا وجود هذه الكراسي في المحاسبة، من المهم بنفس القدر تشجيع الأشخاص ذوي المؤهلات المناسبة على أخذ الفرصة لشغل هذه الكراسي.

4.3.2. التمويل: إن تأثير نقص تمويل النظام التعليمي هو الشائع في المؤسسات التعليمية المختلفة اليوم، مما ترتب عليه عدم انتظام دفع رواتب الأساتذة في بعض الأحيان ونقص في ترقية وتنظيم المرافق اللازمة لتأدية مهامهم وفق الشروط اللازمة، أدى هذا إلى الإضراب المتكرر من قبل الأساتذة المحاضرين والعاملين في جميع مستويات التعليم، مما نتج عنه التسبب في تعطيل الأنشطة الأكاديمية، لقد عانت المحاسبة كأحد التخصصات في هذه المؤسسات من نفس المشكل المتمثل في نقص التمويل، فمن الواضح أن النسبة المخصصة للتعليم أقل بكثير من نسبة 26% التي أوصت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي يجب على الدول تخصيصها للتعليم من ميزانيتها الوطنية، مما لا شك فيه أن هذا قد أثر على تطوير التعليم في نيجيريا، بالتالي تعليم المحاسبة.

5.3.2. البرنامج الدراسي (المقرر): إن تركيز البرنامج يجب أن يمتد إلى ما هو أبعد من المهارات التقنية والتأكيد على القدرات الشخصية للطلاب للتفاعل جيداً مع بعضهم البعض، بالإضافة إلى تحمل مسؤولية التفكير الإبداعي واحترام المعايير الأخلاقية والتواصل بشكل فعال، ومن ثم يجب تنظيم منهج المحاسبة لتحقيق هذا الهدف، في الواقع، يُقترح أن هناك حاجة إلى 150 ساعة على الأقل من الدراسة الجامعية كحد أدنى لتحضير الطالب ليصبح محاسباً، كما يجب أن ينتج منهج مهنة المحاسبة منتجات اكتسبت مجموعة واسعة من المهارات التي تشمل كل من المهارات الشخصية والفكرية وغيرها من المهارات الضرورية، كما يجب أن يمتلك المحاسبون المستقبليون أيضاً المعرفة في الإدارة التنظيمية، الأعمال التجارية، المحاسبة، والتدقيق، هذه السمات ضرورية لضمان قدرة المحاسبين على استخدام البيانات، ممارسة الأحكام، تقييم المخاطر، تحديد وحل مشاكل العالم الحقيقي، كما تم التأكيد على أن عمل المحاسبين وتدريبهم سوف يتغير جذرياً بسبب التطورات التي مست النظريات وتكنولوجيا المعلومات، مع ذلك، فإن المنهج الحالي ليس مرناً بما يكفي لدمج هذه التطورات الجديدة بما يتماشى مع معايير المحاسبة والمبادئ التوجيهية، وقد أثر ذلك على جودة خريجي التخصصات المحاسبية من مختلف مؤسسات التعليم العالي.

4.2. تحديات تطبيق معايير التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية

من خلال ما تم تقديمه من قبل (Akhidime & Akenbor, Professional Accounting Bodies and the Regulation of Accounting Education Standards in Nigeria, 2017) فقد بدأت مشاركة الهيئات المحاسبية المهنية في تنظيم وتطوير معيار التعليم المحاسبي في نيجيريا مع CAN من خلال جهودها المبذولة في تحسين برنامج التدريب المهني الخاص بها، هذا ما ترتب عليه دخولها في اعتماد معايير التعليم المحاسبي من خلال إلزام خريجي المؤسسات المهنية بالدورات المحاسبية التي تقدمها الجامعات والمعاهد المختصة كواحد من الشروط للتمتع بإمتياز الحصول على إعفاءات جزئية من الامتحانات المهنية، في حين أن جهود ANAN في تنظيم وتطوير معيار التعليم المحاسبي في نيجيريا أكثر وضوحاً في مجال المناهج وتطوير البنية التحتية لكليات المحاسبة، والمساهمة في الحصول على استثمارات ضخمة لتشجيع البحوث المحاسبية.

كما تم التأكيد على أن جهود هيئات المحاسبة المهنية في تنظيم معايير التعليم المحاسبي غير كافية عند مقارنتها بالمنهج الموحد للهيئات التنظيمية المهنية الأخرى مثل المجلس الطبي وطب الأسنان في نيجيريا، المجلس القانوني المتقدم ومجلس التسجيل الهندسي لنيجيريا (COREN).

إذ يعتبر الجهد الفردي الحالي لـ ICAN في مراقبة واعتماد دورات المحاسبة في الجامعات النيجيرية غير مناسب، فمعايير التعليم المحاسبي لمؤسسات التعليم العالي أساس بنائها هو الإعتماد على المعايير المحاسبية العالمية وليست تلك الخاصة بهيئة محاسبية مهنية معينة في نيجيريا، فيُخشى أنه إذا قررت ANAN أيضًا المشاركة في مراقبة معايير التعليم المحاسبي في جامعات نيجيريا في المستقبل، كما تفعل ICAN حاليًا، فإن مستوى تعليم المحاسبة في مؤسسات التعليم العالي لن يتم تحسينه، لأن مثل هذه الجهود سيتم تضيقها فقط لتلبية المصالح الذاتية لهيئة المحاسبة المهنية.

في الواقع، يمكن إثارة بُعد آخر للصراع بين ANAN و ICAN إذا تم منحهما حرية التصرف لتنظيم معايير التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا بشكل مستقل، قد يؤدي هذا الصراع إلى استقطاب الطلاب والأساتذة لهيئات المحاسبة المهنية ونزوحهم من الجامعات النيجيرية، إذ يمكن أن يتفاقم هذا الوضع إذا ظهرت المزيد من هيئات المحاسبة المهنية المرخصة في المستقبل، ومن أجل تجنب الصراع المتوقع أعلاه في المستقبل ولتوفير بيئة تعليمية جيدة لطلاب التخصصات المحاسبية في مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا، تم إقتراح إنشاء مجلس مركزي لتنظيم التعليم المحاسبي والمهنة في نيجيريا، يجب أن تؤدي هذه الهيئة أدوارًا مشابهة للهيئات التنظيمية المهنية والتعليمية للقانون والهندسة والمهن الطبية، بالإضافة إلى إمكانية توسيع ولاية مجلس التقارير المالية لنيجيريا لتشمل تنظيم المعايير المحاسبية والتعليم والمهنة في مؤسسات التعليم العالي النيجيرية.

3. تطوير التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية لتحقيق المعايير الأساسية لجودة مخرجاته

قبل تحديد السبل المتبعة في تطوير التعليم المحاسبي في نيجيريا لا بد من التعقيب على ما تم العمل عليه لتطوير التعليم العالي بصفة عامة وفق التالي:

1.3 متطلبات العمل الأكاديمي السليم والفعال لضمان جودة التعليم العالي في الجامعات النيجيرية

من المتطلبات الحيوية لضمان الجودة أنه يمكن ممارستها على كل مستوى من مستويات الجامعة، حيث أن المسؤولية في النظام المدرسي هي مسؤولية أي شخص يشارك في التعليم، وهذا يعني أن الجميع على مستوى مختلف المستويات يشاركون عندما يتعلق الأمر بضمان الجودة من الأكاديميين

وغير الأكاديميين، لذا يجب أن يكون ضمان الجودة في ضوء كل سياسة مرتبطة بتحقيق أهداف المؤسسات العليا وتحقيق أهداف الدولة (نيجيريا) المتمثلة في الاستقلال الاقتصادي المبني على المعرفة. (Okoro & Agugum, 2017)

من هذا المنطلق ولكي يتم إستعادة مكانة الجامعة النيجيرية، يجب أن تكون هناك شروط ومرافق معينة متوفرة، وسيؤدي عدم استيفاء هذه الشروط ووضع هذه المرافق في مكانها إلى ظهور مشاكل في نظام الجامعة النيجيري، لذا يتوقع من النظام أنواع مختلفة من الخدمات، تتمثل أهمها في: (Oyebade & Dike, 2013)

الخدمات الأكاديمية للطلاب (أو الاحتياجات الأكاديمية للطلاب): لتعزيز نشاط التدريس والتعلم وتحسين تعلم الطلاب وأدائهم الأكاديمي، يجب وضع الأشياء التالية كجزء من الخدمات الأكاديمية للطلاب:

- قاعات المحاضرات؛
- لمحاضرين الجيدين؛
- المكتبات المجهزة جيداً؛
- المختبرات المجهزة جيداً (للعلوم) وورش العمل التكنولوجية؛
- مختبرات الأعمال (للاقتصاد، وتعليم إدارة الأعمال)؛
- إجراء تدريب عملي لطلاب الزراعة في المزارع التجريبية؛
- استخدام مراكز ريادة الأعمال لتعليم الطلاب تعلم النجارة وصناعة الأثاث وتصميم الأزياء والحرف الأخرى.

2.1.3. الخدمات الأكاديمية للموظفين (الاحتياجات): من خلال توفير مكتبات مجهزة جيداً بالمواد ذات

الصلة، المختبرات المتخصصة، مرافق البحث الفعالة، ومراكز اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مراكز العرض الإرشادي للصحافة والإذاعة، معارض البحوث والشراكات بين الجامعات والشركات الصناعية لتسويق مخرجات البحث وبراءات الاختراع من المنتجات.

3.1.3. الخدمات غير الأكاديمية: للطلاب: التي تشمل رفاهية الطلاب مثل توفير: المطاعم؛ السلامة

والأمن؛ الأنشطة النقابية؛ المرافق الترفيهية والرياضية؛ التفاعلات الاجتماعية؛ الشبكات الاجتماعية والاستشارات؛ المناظرات والمؤتمرات، الزيارات والرحلات إلخ.

4.1.3. الخدمات الغير أكاديمية لأعضاء هيئة التدريس: يمكن إدراج هذه الخدمات ضمن المعززات

الأساسية لزيادة الإنتاجية وتشمل الإقامة (داخل الحرم الجامعي وحوله)، الرعاية الطبية، النقل، رعاية الأسرة، الترفيه والشبكات الاجتماعية، الاستشارات، التحضير للتقاعد والمعاشات التقاعدية، المكافآت الجيدة لتحقيق الرفاهية، وبرامج ملكية المنازل والمرافق التعاونية... إلخ.

5.1.3. الخدمات العامة (البنية التحتية المادية): التي يجب من خلالها التركيز على البنية التحتية مثل

المباني، الجماليات، الصرف الصحي، الطرق، الكهرباء والمياه، الرعاية الصحية، الترفيه والرياضة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى أن تكون هناك مرافق داعمة مثل المراكز التجارية، محلات السوبر ماركت.

2.3. بوادر إصلاح مناهج التعليم المحاسبي في نيجيريا

بينت (2015, ANISIUBA) أن التعليم المحاسبي في نيجيريا يشتمل على مجموعة من البرامج التعليمية المصممة لتتقيد المحاسبين المحتملين لجعلهم أكثر كفاءة وفعالية في أداء واجبات المحاسبة في أي مجال من مجالات العمل التي قد يجدون أنفسهم فيها بعد التخرج، في إطار هذا تقدم العديد من مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا تعليمًا في المحاسبة، يشتمل على برنامج دراسي مصمم لتتقيد المحاسبين المستقبليين لجعلهم متنوعين وقابلين للتكيف مع أي مجال من مجالات العمل، تشتمل بعض الدورات التي يتم تدريسها في إطار تعليم المحاسبة على:

- المحاسبة المالية؛
- محاسبة التكاليف والإدارة؛
- المحاسبة الدولية؛
- الإدارة المالية؛
- الضرائب؛
- مقدمة للأعمال التجارية الصغيرة؛
- التقنيات الكمية والمحاسبة البيئية.

كما أوضح (Chikaodiri oko, 2014) بأنه من المعتاد أن تقوم الجامعات بصورة منتظمة بإصلاح مناهج التعليم بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة في كل من مستويات التعليم الجامعي والدراسات العليا، بحيث تقوم هيئات المحاسبة المهنية أيضًا بمراجعة مناهجها بمرور الوقت، من منطلق

أن المساعدين التربويين للتعليم المحاسبي (الهيئات المهنية والمؤسسات الأكاديمية) صممت مناهجها بما يتماشى مع الطلب العالمي والمعاصر لمهنة المحاسبة، بينما تقوم الهيئات المهنية بإعداد مناهج هيئاتها لتلائم الطلب العملي للمهنة بما يتماشى مع متطلبات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، بحيث تم تصميم منهج المحاسبة لتمكين الطلاب من إكتساب معرفة نظرية وعملية مفصلة وفهم شامل لإجراءات وممارسات المحاسبة المطلوبة من المحاسب.

وفقا لما جاء به تقرير (NBTE, 2004) فإن خريجي التخصصات المحاسبية في نيجيريا يجب

أن يكونوا قادرين على:

- إعداد الحسابات الختامية لجميع أنواع منظمات الأعمال بما في ذلك حسابات المجمعات؛
 - إنشاء وتشغيل النظام محاسبي لأي نشاط اقتصادي؛
 - تحليل وتفسير تقارير الشركات؛
 - تقديم المشورة بشأن قرارات الاستثمار في سوق رأس المال؛
 - إعداد برامج المراجعة؛
 - قيادة فريق الجرد لأغراض المراجعة؛
 - إعداد الميزانيات، اقتراح وتقييم التكاليف القياسية وتحليل الفروق لأغراض الرقابة؛
 - تقديم معلومات لتحديد الأسعار واستراتيجيات التسويق؛
 - جمع وترتيب وتحليل البيانات لتقارير الجدوى وتقييم المشاريع؛
 - إجراء تحقيقات خاصة حول كيفية استخدام موارد الشركة؛
 - تقديم المشورة بشأن تكوين الشركات الجديدة وتسجيلها وتنفيذها؛
 - توظيف التكنولوجيا الحديثة في أداء الوظائف الإدارية؛
 - إعداد الإقرارات الضريبية والحسابات الضريبية وتقديم المشورة بشأن وفورات الضرائب؛
- إلخ.

من النقاط التي لاقت جدلا واسعا في نيجيريا نجد (Oyewo, Faboyede , & Ben-caleb

(2014) , أوضح بأن مؤسسات التدريب المحاسبة الأكاديمية والمهنية في نيجيريا تميل إلى الاعتراف

المتبادل ببعضها البعض، حيث يعتمد معهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا (ICAN) بانتظام برامج

المحاسبة الجامعية للجامعات ومعاهد الفنون التطبيقية من وقت لآخر؛ كما يعمل هذا أيضًا كوسيلة لضمان

الجودة لأنه إلى جانب لجنة الجامعات الوطنية (NUC)، يتم تمكين الهيئات المهنية القانونية بموجب القانون الفيدرالي في نيجيريا لإجراء تقييم الاعتماد المهني للبرامج الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي في نيجيريا، فالحصول على درجة علمية من مؤسسة معترف بها يمنح حاملها الإعفاء من كتابة بعض الدورات في امتحانات ICAN الاحترافية، كما تعترف بعض الجامعات النيجيرية أيضاً بمؤهلات ICAN المهنية من خلال منح قبول دخول مباشر إلى مستويات معينة لحاملها، اعتماداً على مرحلة الإكمال، على سبيل المثال: يمكن لمهني المحاسبة مشارك (حامل شهادة ICAN ATSWA) الحصول على قبول دخول مباشر إلى السنة الثانية من دورة مدتها 4 سنوات بينما يمكن لشريك المعهد (ACA) الحصول على قبول مباشر في السنة الثالثة لمسار من 4 سنوات.

في حين أوضح (Akhidime & Eriabie, Educational Development and Production of Accountants in Nigeria: Challenges and Way Forward, 2013) بأنه لم تتمكن أي من هيئات المحاسبين المحترفين في نيجيريا من إنتاج المحاسبين المهنيين والمدققين، الذين يمكن قبول شهاداتهم من قبل أي هيئة تنظيمية محاسبية مهنية أجنبية، وفق معايير الجودة المعترف بها عالمياً، حيث تم تأكيد هذا الموقف إنطلاقاً من أن أنظمة التعليم والتدريب في العديد من البلدان، لا سيما الاقتصادات النامية، بدرجات متفاوتة قديمة وتفتقر إلى الآلية المطلوبة للتحديث المستمر للمعرفة والمهارة المتوقعة من محترف المحاسبة، الأسوأ من ذلك، أنه حتى الشهادات المهنية لـ ICAN و ANAN لا تقبلها الجامعات النيجيرية على أنها معادلة لشهاداتها الأولى، تم تأكيد هذا الموقف من خلال الإعلان المنشور في صحيفة Punch Newspaper بتاريخ 9 نوفمبر 2011 من قبل جامعة Osun State University التي تدعو إلى تقديم الطلبات من Associates and Fellows of ICAN (الغير متفوقين) للقبول في برنامج التعليم التكميلي الخاص بها لمدة عامين مما يؤدي إلى منح درجة البكالوريوس في المحاسبة، على نفس المنوال، لا تقبل أي جامعة نيجيرية ذات مصداقية أعضاء غير جامعيين من ICAN و ANAN في برامج درجة الماجستير الأكاديمية البحتة (MSc)، باستثناء برامج ماجستير إدارة الأعمال المهنية، MPA و MBF في الأعمال والإدارة العامة والبنوك والتمويل.

هذا الجدل أوضح الضعف الذي تعاني منه الجامعات النيجيرية والمنظمات المهنية في توفير خريجين في المحاسبة يمكن الإرتقاء بهم لمصف التعاون الدولي.

3.3 أهداف تطوير التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية

لخص (Adagye & Suleiman , 2018) الأهداف التالية لتطوير التعليم المحاسبي:

- التأكد من أن المحاسبين النيجيريين على مستوى مماثل مع نظرائهم في العالم؛
- ضمان حصول كل محاسب مؤهل على تدريب جيد؛
- اكتساب المهارات الكافية المطلوبة من المحاسب المحترف؛
- إظهار المهارات في عملياته، للحفاظ على كرامة واحترام مهنة المحاسبة النيجيرية والحفاظ عليها، والتأكد من أن كل محاسب يمكنه تبرير معيار الشهادة الممنوحة؛
- إنتاج ما يكفي من القوى العاملة لوظائف المحاسبة البشرية، لتخريج مهنيين مدربين تدريباً جيداً لمواجهة النقص في المحاسبين الأكفاء في الدولة؛
- تأسيس وتعزيز المهنة من حيث صلتها بتطبيق وتطور تخصصات المحاسبة لتطوير ورفع مستوى المهارات المهنية وكفاءات الأعضاء؛ لتمكينهم من المشاركة بنشاط في بيئة معقدة وموجهة نحو الأعمال ومواكبة التقدم التكنولوجي في مجالات المحاسبة والإدارة المالية، من خلال العرض المالي للمعلومات الإحصائية ذات الصلة بالمجتمع.

4. نماذج تحقيق جودة التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية

قدم العديد من الباحثين التابعين للجامعات النيجيرية على مر السنوات عدد من النماذج المقترحة التي يمكن من خلالها الوصول إلى تقديم مخرجات ذات جودة مهينة لسوق العمل، ويمكن التركيز على نموذجين إنطلاقاً من التوصيات التي قدمها باحثين آخريين في نفس المجال وفق التالي:

1.4. التوصيات الأساسية لتطوير جودة مخرجات التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية

- باعتبار التعليم الجامعي هو الأساس للتدريب على المحاسبة المهنية في نيجيريا فقد قام (Chikaodiri oko, 2014) بتقديم التوصيات التالية للجامعات المختصة في توفير محاسبين مهنيين:
- ينبغي على الجامعات والمعاهد المختصة والكليات النيجيرية تعزيز مناهج التعليم لتتضمن نصوص أكبر تخص مبادئ وأخلاقيات المهنة؛
 - إلغاء نهائي للبرامج الغير لازمة ضمن الفصول الدراسية؛ كما يجب على أساتذة المحاسبة أن يلتزموا بأنفسهم بأخلاقيات المهنة بكل عناية؛
 - يجب على أساتذة المحاسبة تعزيز كفاءاتهم المهنية من خلال الانتماء إلى هيئة محاسبية مهنية معترف بها، أو على الأقل الاشتراك في المجالات المهنية المتعارف عليها؛

- توفير مكتبات جيدة التجهيز ومستحدثة في المؤسسات الجامعية؛
 - يجب أن يكتسب أساتذة المحاسبة درجة معينة من مهارات التدريس المهنية، كما يجب على المؤسسات الجامعية تنظيم ورشات عمل وندوات تعليمية مهنية لأعضاء هيئة التدريس فيها.
 - يجب على أساتذة المحاسبة، كجزء من أنشطة التطوير الذاتي الخاصة بهم، العمل على اكتشاف الفرص التي من شأنها تطوير أنفسهم من خلال الارتباط أو الاتصال بشركات أو هيئات التدقيق الخاصة بالتعامل في نشاطها مع المؤسسات الصناعية أو التجارية أثناء العطل الرسمية؛
 - يجب أن تشكل المعايير الوطنية والدولية أساساً لتدريس المحاسبة المالية المتقدمة خلال المسار الجامعي؛
 - ينبغي أن يعزز المعهد المهني وظائفه البحثية والعلمية من أجل توفير دعم فعال لأعضائه على أساس مستمر؛
 - ينبغي لمجلس إعداد التقارير المالية النيجيري (FRCN) أن يشرع في التحديث السريع لبرنامج تطوير معايير تنفيذ خطة التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
 - على المعهد المهني أن يعزز آلياته التأديبية لمعاقبة أعضائه المخالفين بشكل فعال وسريع؛
 - لقد ثبت أن المحاسبة الإبداعية ممارسة منتشرة في العديد من البلدان، وأن الحالات التي يتم الكشف عليها قليلة مقارنة بالواقع، لذا من الواضح أن هناك حاجة لتشديد الآلية التنظيمية السائدة، من خلال إنشاء هيئات رقابة مثل مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية) ومجلس التقارير المالية (كما هو الحال في المملكة المتحدة).
 - أخيراً، يجب أن تجد الهيئات المهنية طريقة لفرض برامج CPE و MCPE الخاصة بها بشكل أكثر صرامة.
- بالإضافة لما سبق قدم (Bashar, 2017) التوصيات التالية:
- يجب إعطاء الأولوية للتعليم، من خلال حث الحكومات على أن تستثمر بكثافة في التعليم من خلال تمويله بشكل كافٍ، عن طريق تلبية توصية اليونسكو الخاصة بتخصيص 26% سنوياً، فالتعليم المحاسبي مكلف للغاية من حيث ارتفاع مصاريف التعليم والبحث والتدريب، فهناك حاجة للمؤسسات التعليمية لتوليد المزيد من الأموال داخلياً، بالتالي يجب على المؤسسات إعادة تجهيز

آلياتها لتحقيق الإيرادات المتولدة داخلياً، لذا يجب أن يكون هناك شبكة جيدة بين الحكومات ورجال الأعمال وجمعيات الخريجين وأصحاب المصلحة الآخرين للدعم المالي،

- هناك حاجة لأفكار جديدة ومبادرات خلاقة تهدف إلى إعادة بناء النظام لتمكينه من النمو بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في جميع أنحاء العالم، لذلك يجب إعادة تصميم منهج تعليم المحاسبة لمواجهة تحديات اليوم، كما يجب التركيز على تعزيز تكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال التي تعد المحركين الرئيسيين للعالم الحديث.

2.4. نموذج التعليم التعاوني لتطوير التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية

إقترحت (Nkechi , 2015) اعتماد نموذج التعليم التعاوني، بحيث يشمل النموذج المقترح هنا على أفراد يجتمعون معاً لتبادل خبراتهم وأفكارهم (المهنيين والأكاديميين) من أجل بناء طريقة جديدة ومبتكرة لحل مشكلة ما، أو لتطوير فكرة ما، مع الأخذ في الاعتبار أنه من خلال العمل معاً سيتم تطوير الفهم الذي لا يمكن أن يتحقق من خلال الجهود الفردية، لكي يكون التعاون ناجحاً، فإنه يتطلب التزاماً من إدارة الجامعة، لذلك يجب أن تشارك الإدارة من البداية، من خلال تضمين ما يلي في النموذج:

- تحديد المجالات المحاسبية التي تحتاج إلى تعاون؛
- الاتفاق على القيم والمبادئ الواجب التحلي بها؛
- الاتفاق على الأشخاص الذين سيتم التعامل معهم؛
- وضع توقعات وإرشادات واضحة للخطة؛
- تصميم هيكل العمل بطريقة جيدة؛
- تجهيز البيئة المراد العمل فيها (الهيكل والمرافق)؛
- تتبع وتقييم الخبرات التعليمية للطلاب معاً.

تم الكشف على أن تطبيق البرنامج التعاوني ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات النيجيرية من شأنه أن:

- يسهل تكوين الثروة ويسرع النمو الاقتصادي من خلال تمكين الطلاب من الكسب أثناء التعلم، وتعزيز فرص العمل وكذلك زيادة ربح صاحب العمل عن طريق تقليل تكلفة الموظفين؛

- مساعدة الطلاب على إتخاذ خيارات مهنية مستنيرة وإكتساب خبرات وكفاءات قيّمة متعلقة بالمحاسبة قبل التخرج وتحسين قدرتهم وأدائهم يمكن أن يزيد من تنافسية الخريجين في السوق للوظائف المحاسبية؛
- توفير نماذج واقعية للعمل معًا، وإنشاء بيئة أحسن للتعلم، التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على إكتساب مهارات حل المشكلات والتعامل مع الآخرين اللازمة للنجاح في بيئة الأعمال والمحاسبة العالمية اليوم.
- يُمكن الطلاب من الحصول على تدريب في العالم الحقيقي، وفرص لاستكشاف الخيارات الوظيفية، ومهارات التوظيف المحسّنة مثل الاتصال والقيادة بالإضافة إلى الوعي بالمشاكل المجتمعية والاجتماعية، بالتالي، فإن الجمع بين التعليم التعاوني والخدمة يهيئ الطلاب لأدوار كعاملين ومواطنين.
- يؤدي تبني علاقات تعاونية قوية تنطوي على قدر أكبر من البرامج التعليمية المكثفة والإلتزام إلى الرفع من مستوى التعليم المحاسبي بسبب العلاقات التكافلية القوية بين الممارس والأكاديمي، هذا بلا شك يخلق اهتمامًا أكبر بكثير إتجاه التعليم والتعلم، بحيث يشعر المتعاونون بإحساس خاص بالمسؤولية أمام شركائهم في العمل، مما يؤثر على جودة التدريس الذي تم إنشاؤه للطلاب في التخصصات المحاسبية.

3.4. نموذج التعليم والتدريب الذاتي لتطوير أكاديمي (أساتذة وطلبة) التخصصات المحاسبية في الجامعات النيجيرية

إقترحت (Ezeani , 2012) على وجه التحديد، بأن أساتذة المحاسبة يحتاجون إلى حضور الدورات التدريبية وورش العمل والندوات المنظمة بانتظام لاكتساب المعرفة والمهارات التي تتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تنظم الهيئات المحاسبية المهنية في نيجيريا بانتظام دورات تدريبية حول الممارسات التجارية العالمية (بتكلفة للمشاركين)، بصرف النظر عن معهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا (ICAN) ، بدأت رابطة المحاسبين الوطنيين (ANAN) في تنظيم دورات تدريبية لأعضائها، بالإضافة إلى أن هناك مراكز تدريب مهنية أخرى في نيجيريا تقدم تدريبات مجانية وتمارين توجيهية، لذا يجب على أساتذة المحاسبة إغتنام الفرص عند وجود مثل هذه الدورات من أجل مواجهة التحديات في عالم

الأعمال، يمكن البحث عن تمويل هذه الدورات التدريبية من مختلف مؤسسات التعليم العالي وهيئات المحاسبة المهنية في نيجيريا وشركات التدقيق والاستشارات الكبيرة.

بالإضافة إلى إمكانية التركيز على التعلم عن بعد حيث يمكن للمرء أن يتعلم عن IFAC وIPSAS، كون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت من الأدوات القوية للغاية لنشر المعرفة والمعلومات، فقد ساهم ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانيات فتح أفق تعلم جديدة مصممة لربط الراغبين في التعلم بالشبكة العالمية للمعلومات والأفكار وواحدة من هذه هي الرابطة الدولية للتعليم والبحث في مجال المحاسبة (IAAER)، والتي تعزز الاهتمام بجميع جوانب التعليم والبحث المحاسبي للأكاديميين والباحثين وغيرهم من المهنيين المهتمين دولياً، كما يقدم الاتحاد الدولي للمحاسبين مواد إرشادية ومنشورات يمكن تنزيلها مجاناً من متجر الكتب على الإنترنت.

في إطار جعل منهج التعليم الذاتي فعال أكثر سيتم توجيه منهجية التدريس نحو استخدام الحالات بدلاً من التدريس النظري فقط، فيجب أن تتضمن الموارد اللازمة لتدريس أي معيار جديد لطلاب المحاسبة أشرطة من المحاضرات المنظمة حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، النصوص المفصلة والتوضيحية ودراسات الحالة الفعلية والحلول الممكنة، من الواضح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستظل تلعب دوراً كبيراً في استخدام الموارد المذكورة.

هذا ما يقود إلى أنه يجب إعادة كتابة الكتب الجامعية في التخصص بما يتماشى والوضع الراهن على الفور، بينما يجب استيراد النصوص الأجنبية الضرورية بواسطة موزعيها الرئيسيين، علماً أن المشكلة الرئيسية في هذه النصوص هي التكاليف الضخمة، التي يمكن دعمها من قبل صندوق التعليم الائتماني، شركات التدقيق الكبرى، هيئات المحاسبة المهنية ومؤسسات التعليم العالي، هناك أيضاً حاجة كبيرة لإعادة هيكلة مناهج تعليم المحاسبة لتلائم حركة العولمة وتنتج نتائج تعليمية مرغوبة، قد يعني هذا تغييراً في محتوى بعض دورات المحاسبة، وسيشمل ذلك المتخصصين في موضوع المحاسبة ومخططي المناهج في مجلس البحوث التربوي النيجيري والتنمية (NERDC) وأصحاب المصلحة الآخرين.

5. خاتمة

التعليم الجامعي بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة يعاني العديد من المشاكل والمعوقات في الجامعات النيجيرية، حالت دون أن يرقى إلى مرتبة توفير خريجين مؤهلين لسوق العمل ولممارسة مهنة المحاسبة مقارنة بالدول الأخرى، على الرغم من قدرتها على أن تكون في الصدارة بإعتبارها من دول القارة

الأفريقية ذات كثافة سكانية معتبرة، ولها تجارب ناجحة في ميادين متعددة (الطب، الهندسة ... إلخ)، إلى أن تشتت الجهات المعنية بالتكوين المحاسبي (الجامعات، المنظمات والهيئات المحاسبية) وعدم وجود تنسيق ملموس فيما بينهم، كان له أثر سلبي في تراجع مستوى خريجي هذا التخصص مقارنة بما يجب أن يكون عليه، في حين أن البحوث المطروحة في هذا المجال إتفقت في أغلبها على أنه لا يوجد خلال السنوات الأخيرة أي بوادر لتنظيم أو تعديل المنهج الحالي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى تقديم جملة من النتائج المبينة في النقاط التالية:

- تمتاز المنظومة الجامعية في نيجيريا بالحدثة، إلا أن هذا كان عاملا سلبيا على مخرجاتها وليس إيجابيا، فلم تستطع مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال؛
- تبعية قطاع التعليم الجامعي المتعددة لمنظومات مختلفة (حكومية، فدرالية وخاصة) خلق جو من التنافس الغير محفز، والذي كان له أثر سلبي على جودة مخرجات هذا القطاع في مختلف التخصصات الحيوية؛
- ضعف المنظومة التعليمية في المجال المحاسبي نتيجة:
 - تقادم المناهج والبرامج التعليمية في المحاسبة وعدم مواكبتها للتطورات التي مست المجال المحاسبي على الصعيد الدولي.
 - نقص الأساتذة والمكونين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية والأكاديمية أيضا نتيجة هجرة الكفاءات وسوء الحياة المعيشية الخاصة بهم.
 - إفتقار الهياكل والمرافق التعليمية للتجهيزات اللازمة.
 - عدم تحيين المراجع المحاسبية المعمول بها في الجامعات النيجيرية.
 - قلة التمويل الخاص بالتعليم والتدريب المحاسبي في الجامعات الحكومية والفدرالية، وغيرها.
- عدم وجود أي مبادرات فعلية من قبل الجهات الأكاديمية والهيئات المهنية في نيجيريا من أجل إحداث أي تغيير من شأنه أن يسرع من وتيرة التطور في التعليم المحاسبي، خاصة على صعيد التعاون فيما بينهم؛
- افتقار الطلبة، الأساتذة والمهنيين لروح المبادرة الفعال من اجل تحسين مستوى التعليم المحاسبي لتقديم ممارسين مهنيين ذوي كفاءة عالية؛

- عدم الأخذ بالنماذج المقترحة من قبل الباحثين في مجال تطوير جودة ومكانة التعليم المحاسبي في الجامعة النيجيرية، خاصة من قبل الجهات المخولة لذلك.
- عدم توافق المعايير المحاسبية النيجيرية مع معايير المحاسبة الدولية مما أدى بالضرورة إلى عدم إعتقاد مناهج التعليم المتبعة في التخصص على معايير التعليم المحاسبي الدولية.

المراجع

- Adagye , D. I., & Suleiman , B. A. (2018). DEVELOPMENTS IN ACCOUNTING EDUCATION AND RESEARCH: THE ENVIRONMENTAL ACCOUNTING - AN INSIGHT. *African Journal of Accounting and Financial Research*, 01(01), 19-32.
- Akhidime, A. E., & Akenbor, C. (2017). Professional Accounting Bodies and the Regulation of Accounting Education Standards in Nigeria. *FUNAI JOURNAL OF ACCOUNTING, BUSINESS AND FINANCE (FUJABF)*, 01(01), 92-100.
- Akhidime, A. E., & Eriabie, S. (2013, 12 31). Educational Development and Production of Accountants in Nigeria: Challenges and Way Forward. *African Research Review*, 07(04), 238-251.
- ANISIUBA , A. C. (2015, DECEMBER 00). PLACE OF ACCOUNTING EDUCATION IN ENTREPRENEURIAL SUCCESS IN NIGERIA. *Ph. D THESIS* , 37. ENUGU CAMPUS, DEPARTMENT OF ACCOUNTANCY , NIGERIA: FACULTY OF BUSINESS ADMINISTRATION.
- Bashar, M. M. (2017). Accounting and Finance Education in Nigeria: Challenges and Changes for Efficiency. *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)*, 19(06), 110-113.
- Chikaodiri oko, A. (2014, 12 31). *acadimia*. Retrieved May 17, 2021, from www.academia.edu:
https://www.academia.edu/26272001/the_impact_of_accounting_education_on_the_performance_of_Nigeria_students_a_study_of_michael_okpara_university_Umudike
- DAUDA, I. A., OMBUGADU, B. A., & AKU, S. U. (2015). Threats and Challenges to Accounting Profession: A Draw Back to the Development of Accounting Practices in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 05(04), 96-104.
- Ezeani , N. S. (2012). THE PLACE OF GLOBALIZATION ON ACCOUNTING EDUCATION IN NIGERIAN TERTIARY INSTITUTIONS. *SINGAPOREAN JOuRNAl Of buSINESS EcONOmics, and management studies*, 01(04), 46-55.
- Iruonagbe, C. T., Imhonopi, D., & Egharevba, M. E. (2015). Higher Education in Nigeria and the Emergence of Private Universities. *International Journal of Education and Research*, 03(02), 49-64.
- Jaja, J. M. (2013). Higher Education in Nigeria: its Gain, its Burden. *Global Journal of HUMAN SOCIAL SCIENCE Linguistics & Education*, 13(14), 20-29.

- Lanre, A. T., & Abosede, O. C. (2018). Higher Education, Knowledge Economy and Sustainable Development in Nigeria. *Journal of Education and Practice*, 09(18), 165-173.
- NBTE, N. (2004). *HIGHER NATIONAL DIPLOMA (HND) IN ACCOUNTANCY - CURRICULUM AND COURSE SPECIFICATIONS*-. KADUNA: NATIONAL BOARD FOR TECHNICAL EDUCATION.
- Nkechi , E.-N. (2015). RESTRUCTURING ACCOUNTANCY PROGRAM OF NIGERIAN UNIVERSITIES FOR THE CHANGING ENVIRONMENT: STRATEGIES FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT. *European Journal of Business, Economics and Accountancy*, 03(02), 38-57.
- Okafor, R. G. (2012). Accounting Education in Nigerian Universities: Challenges and Prospects. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 03(14), 205-212.
- Okolie , O. R., & Amos , A. (2014). The Challenges of Accounting Education: The Nigerian Experience. *Accounting and Finance Research*, 03(02), 129-137.
- Okoro, C. O., & Agugum, C. N. (2017). Strategies for Transformation of Higher Education Towards Enhanced Productivity in Nigeria - The Role of Quality Assurance. *European Scientific Journal*, 13(10), 137-148.
- Otonko, J. (2012). University Education in Nigeria: History, Successes, Failures and the Way Forward. *International Journal of Technology and Inclusive Education (IJTIE)*, 1(2), 44-48.
- Oyebade , S. A., & Dike, C. (2013). Restructuring Nigerian Tertiary (University) Education for Better Performance. *Education in One World Perspectives from Different Nations*. XI, pp. 317-326. Plovdiv- Bulgaria: of the Bulgarian Comparative Education Society (BCES).
- Oyewo, B., Faboyede , S., & Ben-caleb , E. (2014). Curriculum Design for Accounting Education in Nigeria. *British Journal of Education, Society & Behavioural Science*, 04(12), 1762-1774.